

## باب الزراعة

### كيف يحفظ سعر القطن

القطن اساس ثروة القطر المصري ومصدر ما يربى فيه من اسباب ازقي المادي والادبي ولولا ما استطاع هذا القطر ان يقوم بميشة اربعة عشر مليوناً من النغوس وقد صار الكلام في ذلك من قبيل تحصيل الحاصل

وقد وعدت الوزارة الحاضرة وعداً صريحاً بلسان وزير الزراعة في بداية الموسم انها تدخل سوق القطن مشتريه اذا خافت من هبوط اسعاره عمماً كانت حينئذ وكانت تزيد على السعر الحاضر عشرة ريات في التناظر . ولكنها لم تفعل فانتع حزب النزول اي عملاء شتري القطن في اوروبا واميركا انها غير منجزة وعدها وضغطوا على السوق باسميهم المعروفة حتى هبط سعر القطن الى ما وصل اليه الآن ثم دخلت الحكومة في السوق مشتريه ولكن دخول المتعدد الخائف فوادت جرأة حزب النزول وأسقط في يد اصحاب القطن فباع المحتاجون منهم قطنهم باي سعر اتفق ولا تزال الحال على اسوأ ما كانت لان دخول الحكومة لم يكن فعلاً

واظننا في اوائل نوفمبر على مقالة انكليزية في مجلة اميركية لوجل اميركي كبير اقتطفنا منها بعض ما يختص باهن الزراعة وما يجب على الحكومة اذا خيف من هبوط سعر الحاصلات الزراعية ونشرناه في المقطم الصادر في ٣ نوفمبر وقد اعدنا نشره هنا ليكون حجة على الذين يسمون الحكومة لكي لا تدخل في سوق القطن دخولاً فعلاً يدعوى ان ذلك مناقض لمبادئ علم الاقتصاد . وهذا نص ما نشرناه في المقطم الاميركي المشار اليه هنا هو المتر فرنك لودن الذي كان حاكماً لولاية النيوز من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٢٠ وكان محضراً في مجلس الامة الاميركي وبرشاً لرأسة الجمهورية الاميركية عن الحزب الجمهوري سنة ١٩٢٠ وهو من اخبر الناس بالامور الزراعية . وقد نشر الآن مقالة في مجلة « عمل العالم » الاميركية World's Work موضوعها « ماذا يجب ان تفعل لاجل الفلاح » . والمجلة ليبت بايج الذي كان منته سفير في بريطانيا مدة

الحرب صديقي حميد للرئيس ونسن . وهي من ام الجلات الاميركية  
وفي هذه المقالة حقيقتان جوهرتان الاولى ان الفلاحين يكسبون اذا جاءت  
المحصولات صغيرة ويخسرون اذا جاءت كبيرة لان صفر الموسم يرفع سعره كثيراً وكبير  
الموسم ينخفض سعره كثيراً حتى لا يفي ثمنه بنفقات زراعته  
والحقيقة الثانية انه اذا كان الموسم كبيراً يجب على الحكومة ان تبادر وتتحكم في  
كيفية تصريفه كما فعلت حكومة برازيل في تصريف البن والحكومة الانكليزية في  
تصريف الكاوتشوك . واذا قد تمهد ذلك تعود الى تقييصوص ما كتبه المستر لودن في هذا  
الموضوع لان قيعة لرجال حكومتنا وجمهور من كتابنا اضعوا على البلاد ملايين من  
الجنهيات بشاهلهم وفلسفتهم وعكهم بالقول المتفل « العرض والطلب »

فالحقيقة الاولى هي ان الفلاحين يكسبون اذا جاءت المحصولات صغيرة ويخسرون اذا  
جاءت كبيرة . قال الكاتب « لقد اثبت الامتاذان رتشردي واي وادورد مورروس في  
كتابهما « مبادئ علم الاقتصاد » الذي طبع حديثاً انه « اذا حنت احوال الجو  
والزراعة فقد تأتي المواسم كبيرة فتكثر الجرائد من التناؤل بزيادة ربح البلاد عموماً  
والفلاح خصوصاً . الا ان المواسم الكبيرة تكون نتيجتها في الغالب هبوط الاسعار هبوطاً  
نتيجته الخراب مد في الصيف الذي قبل الصيف الاخير حدث قيط في الولايات الجنوبية  
الشرقية اضر بزراعة القطن فقدرت الحكومة حينئذ محصوله ١٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ بآلة . ثم وقع  
المطر فانتمش القطن وعدت الحكومة لتقديرها - سينذر وجعلته ١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ بآلة اي زاد  
المحصول ٥ في المائة حسب تقديرها وللحال هبطت الاسعار ٢٠ في المائة فبلغت خسارة  
زارعي القطن بهذه الزيادة في الموسم ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ( ثلثائة مليون ريال اي ستين  
مليون جنيه )

« ومنذ سنتين زاد محصول الذرة عن المعتاد فهبطت اسعاره جداً حتى صار الناس  
يحرقونه بدل القمح الحجري لانهم وجدوه ارخص من القمح . وفي السنة الماضية كان  
محصول الذرة قليلاً ومخطاً في نوعه اشد ابرد الصيف فقدرت الحكومة انه يتقص ٢٠  
في المائة عن المحصول الكبير الذي كان في السنة التي قبلها ولكن زاد ثمنه على ثمن المحصول  
الكبير ٣٥٠ مليون ريال ( ٦١ مليون جنيه ) حسب احصاء الحكومة . الا ان يرد الصيف  
زاد نبات المراعي خصباً فزاد لبن البقر عن المعتاد فوخص ثمنه ونقص عن ثمن لبن السنة

التابعة ملايين كثيرة من الولايات مع ان الذين على زيادتهم يمكن ليكني سكان اوليات المتحدة»

ولم يشر الكاتب على فلاحي الولايات المتحدة ان يضيفوا زمام الزراعة يقلل المحصول وترتفع اصداره ممللاً ذلك بان نمو زراعتهم متوقف على المطر وهو غير قياسي كآري بناء النيل فقد ين المطر عن الحاجة او يزيد على الحاجة فيقل المحصول جداً او يثلف . ولا ناط رفع الاسعار بالفلاحين انفسهم لان الفلاحين في اميركا لم ينظموا حتى الآن انتظاماً يجعلهم يتحدون كلهم على حفظ الاسعار من الهبوط بتقليل العرض من محصولاتهم كما يفعل فلاحو الدمارك واذا اتفق فريق منهم وحفظ محصوله ولم يعرضه للبيع فازتمت الاسعار بسبب ذلك فان الفريق الآخر يبيع محصوله حينئذ مستفيداً من ارتفاع الاسعار على حساب الفريق الاول فتكتفي السوق وبيع التمرد على الفريق الاول . ولكنه اوجب على الحكومة الاميركية ان تقندي بحكومة البرازيل في حفظها سعر البن من الهبوط وبالحكومة الانكليزية في حفظها سعر الكاوتشوك من الهبوط قال ما ترجمته

« ان ائماً اخرى وقعت في مشكل مثل هذا وهو زيادة الحاصلات فاهتمت بحله . فنقد بضع سنوات وقع زارعو البن في البرازيل في ورطة شديدة فان تناظرهم في عرض محصولهم كاد يوقهم في الافلاس فرأت الامة انه لا يجيها من هذه الورطة الا اذا تحكمت في بيع ما يباع لتصديره بمصر هذا البيع في مكان واحد وتوحيد الاسعار فعملت ذلك وانتظم سعر البن في المكونة وصار منه ربح كاف للذين يزرعون»  
 وضمن علينا عن ثقة ان حكومة البرازيل ترجح في السنة التي نتحكم فيها بالاسعار نحو عشرة ملايين جنيه فوق ما يربحه شعبها

« ومنذ سنوات كاد زارعو شجر الكاوتشوك في مستعمرات بريطانيا الشرقية يشهرون افلاسهم لهبوط سعر الكاوتشوك فتكثروا من ائناع الحكومة الانكليزية لتتهم بما اصابهم فاستخدمت وزارة المستعمرات ماسمي باسلوب متفنن وطرقة مختلفة وتبيحتها واحدة وهي ان لا يعرض من الكاوتشوك في اسواق المكونة الا المقدار الذي تحتاج اليه تلك الاسواق . وكل واحد يعلم الان نتيجة ذلك وهي ارتفاع سعر الكاوتشوك كثيراً وقد صارت تلك المستعمرات البعيدة بذلك من اغنى اقسام الامبراطورية البريطانية»  
 وقد رأينا ائناعاً امار في الامة الانكليزية ان تنشر فقرتها الكاتب الاخيرتين بنصها الانكليزي ايضاً

Other nations have had the problem of a surplus of natural products and have set about trying to solve it. A few years ago the coffee growers of Brazil were in dire distress. Unrestricted competition among them threatened to bring bankruptcy. The nation saw that only by centralized selling for export could they hope to adjust the supply to the world demand. To effect this, they adopted a somewhat intricate plan called valorization, which has been in operation for a number of years. That it has resulted in stabilizing the coffee markets of the world, with a living price to the producer, every one knows.

A few years ago the rubber planters in the eastern colonies of Great Britain were well-nigh bankrupt because of the low prices they were receiving for their rubber. They succeeded in interesting the British Government in their troubles. The Colonial Office of that government worked out what was known as the Stevenson plan. Under that plan, though different means were adopted, the aim was the same, namely, to adjust the supply of rubber in the markets of the world to the actual demands of commerce. All the world knows the result. The price of raw rubber has greatly increased and these far off colonies are among the most prosperous portions of the British Empire.

وخلاصة ما تقدم أنه يجب على الحكومة المصرية أولاً أن تحدد زمام زراعة القطن من سنة إلى أخرى وهو ما لا تستطيع أميركا فعله لأن موسمها تحت رحمة المطر ولا يمكن التحكم بالمطر. وثانياً أن تعمل حسب إشارة الكاتب فتقتدي بحكومة برازيل والحكومة البريطانية لحفظ سعر القطن من الهبوط وحتى لا يمرض منه للبيع إلا ما يحتاج الاسواق إليه وتزيد على ذلك الآن أنه يحسن بالحكومة أن تعمل امرأ تلك وهو أن تفتق مع كبار الملاك الذين يزرعون القطن في مساحات واسعة على أن يحفظوا جانباً كبيراً من قطنهم إلى الموسم المقبل ولما اضطرت أن تلتزم عليهم ما يحتاجون إليه من النقود. وحيث إن الموسم الحالي يقدر بنحو ثمانية ملايين قنطار والسوق لا يحتاج إلى أكثر من ستة ملايين قنطار فيجب أن يخطط من الموسم الحالي مليوناً قنطار وإذا فلتت مصر ذلك فالسنة للملايين قنطار إذا لم يُعرض غيرها يكون ثمنها أكثر من ثمن الملايين التالية إذا بيعت كلها. ثم إن الحكومة قررت أن تكون المساحة التي تزرع قطناً في الموسم المقبل ثلث الاطيان التي تصلىح لزراعة القطن لا نصفها أي مليون و٣٠٠ ألف فدان فيبلغ محصولها نحو خمسة

ملايين قنطار يباع منها أربعة ملايين مع المليونين الباقيين من الموسم الحادي والمليون الباقي يترك الى السنة التالية التي ينتظر ان يكون زمام الزراعة فيها الثلث لا النصف فيصير المرض قدر انقلب الي ستة ملايين قنطار فقط و ينتظر حينئذ ان يكون ثمنها اكثر من ثمن ثانية ملايين الا اذا زادت مقطوعة القطن المصري عمّا هي الآن زيادة تبيع العود الى زرع نصف الاطيان قطعاً او الى زرع اكثر من الثلث . وعلى كل حال يجب على الحكومة المصرية ان تتسدي بحكومة البرازيل في حفظ سعر البن وبحكومة انكلترا في حفظ سعر الكاوتشوك

### بنك مصر والدفاع عن القطن

في المقطم الذي صدر في ١٨ نوفمبر خبر قصير ملاً عشرين سطراً فقط ولكنه في ام الاخبار لهذا القطر ونحن نكرره حتى يطلع عليه من لم يتقيه له قبلاً وهو :  
 «تمتك فروع بنك مصر في مديرتي الغربية والدقهلية بعدم بيع الاقطن المخزونة في شونها لما تدهورت السوق فجمع عملها المشكور عملاء البنوك الاجنبية على مطالبتها بمعاملتهم كما يعامل بنك مصر زبائنه العديدين وقد سمعت كبار تجار القطن من اجانب ووطنيين يشكرون سعادة المالي الكبير محمد طلعت بك حرب على هذه الشجاعة الاقتصادية التي اضطرت البنوك الاجنبية الى مجاراته فيها احتفاظاً بمصلاحتها ومعاملة لهم وقد ارسل كبار الزراع وفي مقدمتهم سعادة البدر اوي باشا عاشور في الغربية اقطانهم الى شون بنك مصر واخذت ادارة « ابيوتجارة وحلاجة الاقطن » في الحلة الكبرى التابعة لبنك مصر في حلق ٢٥ الف قنطار للبدر اوي باشا لتخزن في شون البنك في الاسكندرية ويقال ان حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون باشا سليل قطن سبعة بلاد تابعة لتتيش دميره على يد بنك مصر وبمثل هذا وسواه يقل المرض قلة قد ترفع الاسعار ويكون بنك مصر قد خدم الامة بدفاعه عن اسعار القطن»

هذا العمل الذي عمله بنك مصر سيكون نواة خطة مالية وطنية تهيئ القطر المصري من الانقلاص وتخفف سعر قطنه بعد ما عجزت عن حفظه الحكومة معها لديها من اموال القطن . فاذا بنى بنك مصر معملًا لحلق القطن في كل مديرية او قرب كل محطة كبيرة من محطات سكك الحديد و اضاف اليها شونًا واسعة يجزن فيها القطن الذي يراد حفظه

فانه يخدم القطر المصري أكبر خدمة ممكنة ويخدم نفسه ايضاً اذ يصير معتمد أكثر اصحاب المصالح المائية في هذا القطر

وقد اعترض البعض في معظم ٢٠ نوفمبر على تجديد زرع القطن بناءً على ان هذا التجديد يشجع انكثرتا على توسيع زراعة القطن في ممتلكها الواسعة . اما انكثرتا فانها جارية في هذا العمل غير مدفوعة اليه بفلاحة القطن المصري ولا بفلاحة القطن عموماً بل بخوفها من ان معامل الولايات المتحدة تستفد كل قطنها فلا يبقى هناك قطن تستورده انكثرتا لمعاملها . ولا دخل لفلاحة القطن في ذلك كما نيت لنا من البحث مع كبار الزراعين في منشتر ولاسيا لان الذين يفترون القطن وشجونه يزيد ربحهم بزيادة غلاء القطن والاهتمام بتريخيص القطن للمصري سبباً الاكبر جثع التجار الذين يشترون قطننا وبيعونه لاصحاب المعامل فانهم يشترونه رخيصاً وبيعونه غالياً . واذا فرضنا ان الامبراطورية البريطانية اكتشفت في ممتلكها الواسعة ارضاً تصلح لزراعة السكلاريدس او ما يماثلها فانها لا تستطيع ان تتخطى عملاً مثل الفلاح المصري مهارة ورضاء باجرة لا تزيد على عشر اجرة العامل الانكليزي حتى يتيسر لها ان تنتج قطناً ارخص من القطن المصري وتكون الارض التي تزرع هذا القطن سهلة المواصلات قريبة من البحر حتى لا تزيد اجرة نقله الى انكثرتا على اجرة نقل القطن من مصر اليها وتكون تجارتها واسعة حتى تأتي البواخر اليها شحونة بضاعة وتعود منها شحونة قطناً كما يحدث في القطن المصري

وهب ان ذلك كله كان في حين الامكان ووقع فعلاً فلا يحصل ان يقع قبل بضع سنوات فاذا وقع ورخص به ثمن القطن فلا يتعد ثلثنا حينئذ ان نزرع نصف اطيانتا قطناً حتى يصير محصولنا عشرة ملايين قنطار وتقبل حينئذ ترخيص الحر وقد تزيد ترخيصه حتى نضع الشركات التي تنافرتنا في الافلاس

## الغابات في القطر المصري

### واقتراح على وزارة الزراعة

شكا احد وجهاء العاصمة من ان وزارة الزراعة فلتت من اراضي اشجاراً كثيرة والاشجار لازمة له ولغيره لان بعض الادوات الزراعية لا تعمل الا من الخشب . وهو محق في شكواه ووزارة الزراعة محقة في اقتلاعها هذه الاشجار لانها ضربت بسوء من الحشرات ويخشى ان تنتقل منها الى اشجار الفاكه فتلفها . ويمكن التوفيق بين الاثنين

بان تعنى مصلحة البساتين او الغابات في وزارة الزراعة بتربية الاشجار التي لا تسلط عليها تلك الحشرات وتفرسها على نفقتها في الاماكن التي تقتلع منها الاشجار المعرضة لتلك الحشرات. والذي نراه ان السسط غير معرض لهذه الحشرات وهو من اقدم اشجار القطر المصري وخشباً من اجود انواع الخشب لعمل الادوات الزراعية . ولا ترى من الحكومة اقل تشجيع لانتشار زراعة القطر . وهو من الاشجار التي تنمو في كل مكان حتى في الصحاري الرملية واذا زرع على جوانب الاطيان الزراعية كان ضرره بالزراعة قليلاً لعدم كثافة ظله . وفي وزارة الزراعة عملاً من الانكليز وهم يملكون مقدار العناية التي تنمي بها بلادهم يزرع الغابات . امانا الآن المجلة الانكليزية كوكوكوست عن شهر نوفمبر وقد قيل فيها ما ترجمته « لقد فر القزار ان تزرع الاشجار على السحب واسع جداً لكي يود الى البلاد ( الانكليزية ) مصدر من مصادر ثروتها ويوجد عمل للعاطلين وينتظر ان يفرس من الآن الى الربع المقبل أكثر من ٣٩ مليون شجرة جديدة في بريطانيا العظمى . هذا هو الترتيب الذي رتبته لجنة الغابات التي اقيمت لتعمل خمس سنوات متوالية في اعادة الغابات الى انكلترا واسكتلندا وويلس بعد ان قطع الكثير منها في زمن الحرب »

فاذا لم يكن في وزارة الزراعة المصرية فرع خاص بزرع الغابات فاعل ما ينتظر منها ان تنشى فرعاً مثل هذا بكثير من زرع الغابات . والبلاد مستعدة لذلك وقد كانت فيها غابات واسعة وكانت تصنع منها البخارية والحربية من خشب غاباتها فقد نشرنا في منتصف اغسطس سنة ١٨٩٣ مقالة وجيزة عن الغابات وسماها هناك حراجاً كما سماها ابن حناني في كلامه على غابات مصر فربما ان نعيد نشرها هنا كان الاقدمون يحسبون حماية الحراج فرضاً دينياً ويكرمون اشجارها اكراماً يقرب من العبادة وتعلمهم فعلوا ذلك متقادين اليه بما في الحراج من المنافع فانهم يبنون بيوتهم من خشبها ويثدقون ويغشون طعامهم على حطبها ويقتنون بما فيها من الاثمار والثمار العريية ويسومون مواشهم فيها لترعى من اوراقها ومن الكلاله النابت فيها . وهذه الفوائد كلها يتمتع بها ابناء هذا العصر من الحراج ويمثلون ايضاً ان الحراج هي التي تشي من السيول الجارفة وهي التي تحفظ جانباً كبيراً من ماء المطر في الارض حتى يسبح منها انهاراً وبتايغ ويسقي السهول وهي التي تنص الرطوبة والغذاء من الهواء ومن الصخور فتصير فيها ورقاً يتناثر ويندرثر ويصير تربةً وغذاءً لما يزرع في الارض من المزروعات . وقد ادرك الاوربيون فوائد الحراج هذه واعتنوا بها اعتناءً شديداً . فجدد كل جبالهم

وأكثرها مكسوة بها وأشجارها باسفة نناخ السحاب لأنه إذا قرب الشجر بعضه من بعض طال من تفسد طلباً لنور الشمس. وأكثر الأشجار في حراج إيطاليا وسويسرا التي شاهدناها من نوع الارز والزان وهي في جبال متعذرة تحدرًا يكاد يكون عموديًا ولكن الارض التي بين هذه الأشجار مغطاة بتراب اسود من اندثار اوراقها ولولاها لما تكوّن هذا التراب او بخرتة الامطار في سنة واحدة وابتقت الجبال صخوراً جرداء. ثم ان جذور الأشجار قد شقت صخور الجبال وفتحتها تنبتًا وبواسطتها يدخل ماء المطر بين هذه الشقوق ثم يجمد بالبرد ويباعد الجذور على تنبتها

اما كثافة هذه الحراج واتساع نطاقها فيما يفوق الوصف. والجانب الاكبر منها يخص الحكومة او المجالس البلدية وهي تعنى بها اعتناءً شديداً

ونكثرة الحراج ترى الوقود رخيصة جداً في تلك البلاد والصنائع مبورة اذ لا بدء لها من الوقود الكثير. فيباع قنطار من الخشب الصلب في مدينة جنيفاً بفرنك واحد وهو يباع في مصر بعشرة فرنكات او أكثره. وطالما قلنا ان غلاء الوقود في القطر المصري من اكبر الموانع لعمل الزجاج والخزف فيه. فلما ارادت الحكومة ان تعيد عمل الخزف الذي في مدرسة الصنائع واستحضرت رجلاً ماهراً في هذا الفن ليرى اترية الخزف التي في القطر المصري وما يمكن ان يصنع منها قال نفس ما قلناه وهو ان غلاء الوقود من اكبر الموانع لتجتاح هذه الصناعة

الآن ان من يطالع تاريخ القطر المصري منذ سب مئة او ثمان مئة سنة يجد ان الحراج كانت كثيرة فيه وكانت اخشابها تقطع للوقود ولبناء السفن فلام لا تزرع الآن جميع المستعبدات حراجاً ويعتنى بها اعتناءً خاصاً وكذا جوانب السكك الزراعية فتكثر الحراج ويكثر الوقود بكثرتها

اما بلاد الشام ولاسيما جبل لبنان فقد كانت مغطاة بالحراج حتى ان اهالي بابل واشور كانوا يقطعون اشجار البناء من غاب لبنان وكان الارز الكرم منتشراً فيه وهو ليس كارز سويسرا هس الخشب خفيفه بل خشب صلب فطرافي طيب الرائحة يصلح للبناء والتجارة والوقود ولا يوس ولا يبلى وما من شيء يحول دون انتشاره في كل جبل لبنان الآن الا اهمال السكان واقتناؤهم لحيون يأكل كل خضراء ويأبسة ولو كانت في اعلى شواطئ الجبال وهو المعزى الكثير المضرر القليل النفع. فمسي ان تهتم حكومة الجبل

ومجالس البلدية باعادة زرع الحراج واستنصال هذا الحيران حفظاً لها فوازن. اصحابه  
محفظه في بيوتهم ومراعيهم الخاصة

واجبنا عن سرّال في الصفحة ۷۷۷ من المجلد التاسع عشر ما نصه

مصر . محمد افندي عمر . هن في النظر المصري حراج وكه هي مساحتها

ج . ليس فيه الآن حراج عن الاطلاق لكن الحراج كانت كثيرة فيه . نقل المرحوم  
علي باشا مبارك في كتابه نخبه الفكر في تدبير مصر عن ابن مماتي انه قال « الحراج في  
الوجه القبلي من الديار المصرية باليهسا في سفط رشين ومنبال واسطال وبالاشمونين  
وبالاسيوطية وبالاخميمية وبالقرصية ولم نزل الإوامر السلطانية خارجه بحراستها  
وحمايتها ولمنع عنها وان تؤثر على عمائر الاساطيل المنظرة ولا يقطع منها الا ما تدعو اليه  
الحاجة وتوجبه الضرورة .. واما حراج البهنة فانه كان ورد علي كتاب كريم من  
السلطان بان اندب اليها من يكثف عما استضافه المقطعون من ارضها فوجدت المأخوذ  
منها ثلاثة عشر الف فدان ولا يجب من تقديمه على مثل هذه الجملة بل يجب من حراج  
يتحيف من جملة ارضها ثلاثة عشر الف فدان ولا يؤثر ذلك فيها »

ومن كتاب لم القوانين المصيبة في دواو بين الديار المصرية ان الحراج كانت كثيرة  
بالديار المصرية وحكمها حكم المعادن وهي ليست مال المسلمين ليس لاحد فيها اختصاص  
وكان لها ديوان خاص . قال مؤلف هذا الكتاب وهو عثمان بن ابراهيم النابلسي انه سأل  
المعمودي والي قلوب هل اهتم احد بانشاء ما غرق من بساتينها فقال ما شرعوا فقال  
له اياك ان تمكن احداً من قطع شيء من اشجارها . فقال المعمودي والله لقد قطعوا منها  
منذ ايام اربعة آلاف عود ( عنب او جسر ) فقال لوجهظت الحراج لتقطع منها اربعون  
الف عود او خمسون تكون في حاصل الصناعة يصرف منها في المعامات وتوفر قلوب الخ .  
ويستدل من ذلك كله ان الحراج كانت كثيرة في هذا القطر وان حكومت كانت تحميها  
كما تحمي حكومات اوربا الحراج التي فيها

